

Distr.: General
1 September 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال
(كلاوت)

المحتويات

الصفحة

٤	القضايا ذات الصلة بقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم.....
	القضية ٦٥٣: المادة ١١ (٤) من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك، المحكمة الجماعية المدنية الثالثة عشرة التابعة للدائرة الأولى، <i>DC 827/2000-13 Bancomer, S.A. (successor and assignor of, Almacenadora Bancomer, S.A. de C.V.) v. Samsung Telecommunications America, Inc</i> (٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١).....
٤	القضية ٦٥٤: المادتان ٨ (٢) و ١١ من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك: المحكمة المحلية المدنية الثامنة، الدائرة الفيدرالية، <i>168/99-single Samsung Telecommunications America, Inc. v. Bancomer, S.A. (successor and assignor of Almacenadora Bancomer, S.A. de C.V.)</i> (٧ آب/أغسطس ٢٠٠١).....
٤	القضية ٦٥٥: المادة ٣٤ من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك: المحكمة الجماعية المدنية السابعة التابعة للدائرة الأولى، <i>RC-1542/2001 Grupo Carce, S.A. de C.V. v. Pipetroniz, S.A. de C.V.</i> (٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).....
٥	القضية ٦٥٦: المادة ١٦ (٣) من القانون النموذجي للتحكيم - كرواتيا: المحكمة الدستورية؛ <i>U-III-669-2003</i> (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤).....
٦	القضية ٦٥٧: المادة ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم - كرواتيا: المحكمة التجارية العليا؛ <i>Pz-7481/03</i> (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤).....
٧	القضية ٦٥٨: المادة ١٨ من القانون النموذجي للتحكيم - نيوزيلندا: المحكمة العليا (القائمة التجارية) أو كلند، <i>Trustees of Rotoaria Forest Trust v. Attorney-General</i> (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨).....
٨	



الصفحة

- القضية ٦٥٩: المواد ٤؛ و ٢٤ (١)؛ و ٣٥ (١)؛ و ٣٦ (١) (أ) '٤' من القانون النموذجي
 ٩ للتحكيم - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة ناومبورغ، 10 Sch 8/01 (٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)
- القضية ٦٦٠: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم - ألمانيا: المحكمة الإقليمية
 ١١ العليا لمنطقة كولن، 18 U 83/00 (٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)
- القضية ٦٦١: المادتان ٦ و ٧ (١) (أ) من القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية -
 سنغافورة: المحكمة العليا — *Suit No. 594 of 2003 SM Integrated Transware Pte Ltd. v. Schenker*
 ١٢ *Singapore (Pte) Ltd.* (٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥)
- ١٥ فهرس هذا العدد

مقدمة

يشكّل هذا التجميع للخلاصات جزءاً من نظام جمع ونشر المعلومات عن القرارات الصادرة عن المحاكم وهيئات التحكيم والمستندة إلى الاتفاقيات والقوانين النموذجية المنبثقة عن أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). وترد في دليل المستعملين (A/CN.9/SER.C/GUIDE/1/Rev.1) معلومات عن ملامح ذلك النظام وعن طريقة استعماله. ووثائق السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت) متاحة في الموقع الشبكي لأمانة الأونسيترال في الإنترنت (<http://www.uncitral.org>).

وقد استُحدثت في العدد رقم ٣٧ ورقم ٣٨ من هذه السوابق (كلاوت) عدة سمات جديدة. فأولها أن جدول المحتويات على الصفحة الأولى يذكر البيانات التعريفية الكاملة لكل قضية واردة في هذه المجموعة من الخلاصات، إلى جانب مواد كل نص التي فسّرها المحكمة أو هيئة التحكيم. وثانياً أُدرج عنوان الإنترنت (URL) الذي يرد فيه النص الكامل للقرارات بلغتها الأصلية، إلى جانب عناوين الإنترنت التي ترد فيها ترجماتها بلغات الأمم المتحدة الرسمية أو إحدى لغاتها، حيثما كانت متاحة، في عنوان كل قضية (يرجى الانتباه إلى أن الإشارات المرجعية إلى مواقع شبكية غير المواقع الشبكية الخاصة بالأمم المتحدة لا تشكّل تركيبة من جانب الأمم المتحدة أو من جانب الأونسيترال لذلك الموقع الشبكي؛ وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تتغير المواقع الشبكية؛ وجميع عناوين الإنترنت الواردة في هذه الوثيقة هي العناوين السارية حتى تاريخ إصدار هذه الوثيقة). والسمة الثالثة هي أن خلاصات القضايا التي يفسّر فيها قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم تتضمن الآن إشارات مرجعية إلى كلمات رئيسية متسقة مع ما يرد منها في مكنز المصطلحات الخاص بقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، الذي أعدته أمانة الأونسيترال بالتشاور مع المراسلين الوطنيين، وما يرد في ملخص الأونسيترال المرتقب لقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي. وأخيراً، ترد في نهاية الوثيقة فهراس شاملة لتيسير البحث بحسب البيانات التعريفية المستخدمة في السوابق (كلاوت)، والولاية القضائية، ورقم المادة، و(في حالة قانون التحكيم النموذجي) الكلمة الرئيسية.

وقد أعدّ الخلاصات مراسلون وطنيون عيّنتهم حكوماتهم، أو مساهمون أفراد. وتجدر ملاحظة أن أياً من المراسلين الوطنيين أو غيرهم من الأشخاص الآخرين المشاركين على نحو مباشر أو غير مباشر في تشغيل هذا النظام، لا يتحمّل المسؤولية عن أي خطأ أو إغفال أو أي قصور آخر فيه.

حقوق الطبع © محفوظة للأمم المتحدة، ٢٠٠٦

طبع في النمسا

جميع الحقوق محفوظة. ويُرحّب بأي طلبات للحصول على حق استنساخ هذا العمل أو أجزاء منه. وينبغي إرسال هذه الطلبات إلى العنوان التالي: Secretary, United Nations Publications Board, United Nations Headquarters, New York, N.Y. 10017, United States of America. ويجوز للحكومات والمؤسسات الحكومية أن تستنسخ هذا العمل أو أجزاء منه دون إذن، ولكن يطلب إليها أن تُعلم الأمم المتحدة بذلك.

القضايا ذات الصلة بقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم

القضية ٦٥٣: المادة ١١ (٤) من القانون النموذجي للتحكيم

المكسيك، المحكمة الجماعية المدنية الثالثة عشرة التابعة للدائرة الأولى، 13-DC 827/2000
Bancomer, S.A. (successor and assignor of Almacenadora Bancomer, S.A. de C.V.)
v. Samsung Telecommunications America, Inc.

٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

الأصل بالإسبانية

لم تُنشر

أعدّ الخلاصة خوسيه ماريا أباسكال زامورا، المراسل الوطني، وسيبيليا فلوريس رويدا

[الكلمات الرئيسية: شرط تحكيم؛ سياسة عمومية؛ محكم - تعيينه؛ قرار تحكيم]

تقدّمت شركة Bancomer S.A. بطلب بإجراء حماية مؤقتة (وهو إجراء إنصافي خاص لحماية الحقوق الدستورية للأفراد) ضد قرار أصدرته محكمة أقل درجة فيما يتعلق بصحة شرط تحكيم ورد في عقد أبرم بين الشركة المتنازلة لشركة Bancomer S.A. وشركة سامسونغ الأمريكية للاتصالات السلكية واللاسلكية (Samsung Telecommunications America, Inc). وادّعت شركة Bancomer S.A. أن شرط التحكيم، الذي يشير بعبارات عامة إلى قوانين الولايات المكسيكية المتحدة، ينتهك السياسة العمومية لأنه يفتقر إلى اليقين القانوني. وادّعت الشركة أيضاً أنه عندما يرفض أحد الأطراف تعيين محكم فلا يمكن أن يُحال النزاع إلى التحكيم.

وأيّدت المحكمة قرار القاضي الأقل درجة، وذكرت أن شرط التحكيم، الذي يشير صراحة إلى قوانين الولايات المكسيكية المتحدة، لم ينتهك السياسة العمومية. وأوضحت المحكمة كذلك أنه في حال لم يُعيّن أحد الأطراف محكماً فإن المحكم يُعيّن وفقاً لأحكام المادة ١٤٢٧، الباب الرابع، من القانون التجاري (والموافقة مع المادة ١١ (٤) من القانون النموذجي للتحكيم)

القضية ٦٥٤: المادتان ٨ (٢) و ١١ من القانون النموذجي للتحكيم

المكسيك: المحكمة المحلية المدنية الثامنة، الدائرة الفيدرالية، 168/99-single
Samsung Telecommunications America, Inc. v. Bancomer, S.A. (successor and assignor of Almacenadora Bancomer, S.A. de C.V.)

٧ آب/أغسطس ٢٠٠١

الأصل بالإسبانية

لم تُنشر

أعد الخلاصة خوسيه ماريا أباسكال زامورا، المراسل الوطني، ويسييليا فلوريس رويدا

[الكلمات الرئيسية: شرط تحكيم؛ إجراءات تحكيم؛ محكم؛ ولاية قضائية/اختصاص]

قدّمت شركة سامسونغ الأمريكية للاتصالات السلكية واللاسلكية (Samsung Telecommunications America, Inc.) (يُطلق عليها فيما يلي "المدعى") طلبا لتعيين محكم بديل استنادا إلى أن المحكم الذي عينته المحكمة لشركة بانكومر (Bancomer S.A.) (يُطلق عليها فيما يلي "المدعى عليه") قد انسحب وأن المدعى عليه رفض تعيين بديل لذلك المحكم.

وأثناء جلسة النظر في القضية في المحكمة، اعترض المدعى عليه على جملة أمور منها أن التحكيم لم يتفق عليه بالتراضي، وبناء على ذلك ينبغي اعتبار شرط التحكيم باطلا ولاغيا، وأن هناك إجراء سينظر فيه في هذا الصدد.

ورفضت المحكمة ادّعاءات المدعى عليه وعيّنت بديلا للمحكم، بالاستناد إلى أن الطرفين اتفقا على إحالة نزاعهما إلى التحكيم؛ وأن المسألة المعروضة على المحكمة تتعلق بتعيين محكم، وليس بصحة شرط التحكيم، وأنه يمكن البدء في إجراء التحكيم حتى وإن كان هناك إجراء لا يزال قيد النظر أمام المحكمة (المادة ١٤٢٤ من القانون التجاري، المتوافقة مع المادة ٨ من القانون النموذجي للتحكيم)؛ وأن المحكمة مُطلّبة، بمقتضى المادة ١٤٢٧ من القانون التجاري (التي تقابل المادة ١١ من القانون النموذجي للتحكيم) بتعيين بديل للمحكم، وإلا فما كان ليتسنى للطرفين أن يسويا نزاعهما في المحكمة التي اتفقا عليها.

القضية ٦٥٥: المادة ٣٤ من القانون النموذجي للتحكيم

المكسيك: المحكمة الجماعية المدنية السابعة التابعة للدائرة الأولى، RC-1542/2001

Grupo Carce, S.A. de C.V. v. Pipetroniz, S.A. de C.V.

٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

الأصل بالإسبانية

لم تُنشر

أعدّ الخلاصة خوسيه ماريا أباسكال زامورا، المراسل الوطني، ويسييليا فلوريس رويدا

[الكلمات الرئيسية: هيئة تحكيم؛ محكم؛ إجراءات تحكيم؛ قرار تحكيم - إلغاؤه؛ الحيدة]

طلبت شركة Grupo Carce S.A. de C.V. (يُطلق عليها فيما يلي "المستأنف") إجراء حماية مؤقتة (وهو إجراء إنصافي خاص لحماية الحقوق الدستورية للأفراد) ضد قرار ينقض إلغاء قرار تحكيم، صدر لتسوية نزاع بين المستأنف وشركة Pipetronix S.A. de C.V. (يُطلق عليها فيما يلي "المدعى عليه").

وأيّدت المحكمة قرار المحكمة الأقل درجة، بالاستناد إلى أن إلغاء الإجراءات ينبغي أن يقتصر على التحقق من توفر أحد الأسس المنصوص عليها في المادة ١٤٥٧ من القانون التجاري (التي تقابل المادة ٣٤ من القانون النموذجي للتحكيم)؛ وأن ادّعاء المدعى عليه بأن المحكم يفتر إلى الحيدة هو مسألة أثّرت بالفعل في إجراءات التحكيم واتخذت المؤسسة المسؤولة عن إدارة التحكيم قراراً بشأنها، وبأن افتقار المحكم إلى الحيدة، في أي حال من الأحوال، ليس من الأسس التي تتناولها المادة ١٤٥٧ من القانون التجاري. وذكرت المحكمة أيضاً أنه ينبغي النظر إلى أي دعوى لإلغاء قرار تحكيم باعتبارها إجراءً انتصافياً ضد القرار. في حد ذاته والتأكد من مصداقيته، وليس باعتبارها إجراءً انتصافياً ضد القرار.

القضية ٦٥٦: المادة ١٦ (٣) من القانون النموذجي للتحكيم

كرواتيا: المحكمة الدستورية؛ U-III-669-2003

٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

الأصل بالكرواتية

نُشرت القضية في Narodne novine, 157/04, 161/04, 164/04 (<http://www.nn.hr>)؛ وهي

متاحة أيضاً على الموقع <http://www.usud.hr>

أعدّ الخلاصة ألان أوزيلاك

[الكلمات الرئيسية: هيئة تحكيم؛ شرط تحكيم؛ قرار تحكيم؛ ولاية قضائية/اختصاص]

في قضية تحكيم بين شركة كرواتية، هي المدعى، وشركة إيطالية، هي المدعى عليه، أصدرت هيئة التحكيم التابعة لهيئة التحكيم الدائمة في غرفة التجارة الكرواتية (يُطلق عليها فيما يلي "هيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة")، بناءً على طلب من المدعى عليه، أمراً إجرائياً ذكرت فيه أنها غير مختصة (المادة ١٦ (٣) من القانون النموذجي للتحكيم). وقبل أن تصدر هيئة التحكيم قرارها، استهلّ المدعى إجراءات لدى المحكمة التجارية في زغرب، ولكن المدعى عليه دفع بعدم الاختصاص مستظهراً بشرط التحكيم. ولدى اعتراضه، قرّرت المحكمة التجارية أنها غير مختصة. وكان شرط التحكيم ينص على أن النزاعات بين الطرفين ينبغي أن تسويها هيئة تحكيم في زغرب بكرواتيا، تتكون من ثلاثة محكمين يُعيّنون وفقاً لقواعد غرفة

التجارة الدولية في إطار تطبيق قانون كرواتيا الموضوعي. ورأت هيئة التحكيم أن هذا الشرط لا يشير، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلى هيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة، ولا توجد فيه أي إشارة إلى قواعد تلك الهيئة. وعلى الأرجح أن الإشارة في شرط التحكيم إلى قواعد غرفة التجارة الدولية تعبر عن نية الطرفين أن تفصل في منازعاتهما التي تنشأ في المستقبل مؤسسة تحكيمية تابعة لهذه الغرفة. وخلصت المحكمة أيضا إلى أن البيانات التي أدلى بها الطرفان في الإجراءات أمام المحكمة التجارية ليست ذات صلة بالموضوع، لأنها لا تثبت إثباتاً قاطعاً نية المدعى عليه تعديل شرط التحكيم الأصلي.

ورفع المدعى شكوى دستورية بمقتضى المادة ٢٩ من الدستور، ذكر فيها أنه نظرا للأمر الإجرائي الذي أصدرته الهيئة التحكيمية فقد انتهك حقه في المثول أمام محكمة مشكّلة بطريقة قانونية وتتسم بالاستقلالية والحيدة، لأنه محروم الآن من الوصول إلى أي محكمة أو هيئة تحكيمية في كرواتيا. واشتكى المدعى أيضا، في الطلب الذي قدّمه، من عدم وجود أسس كافية ومناسبة للقرار.

ووافقت أغلبية أعضاء المحكمة على الشكوى، وألغت المحكمة الأمر الإجرائي الذي أصدرته هيئة التحكيم. وركزت المحكمة على أهمية الأسباب المستند إليها في القرارات التي يمنع فيها الوصول إلى أي محكمة أو هيئة تحكيم، لا سيما إذا لم يُتاح أي سبيل آخر من سبل الانتصاف ضد مثل هذا القرار. وأعرب القضاة كذلك عن رأي مؤداه أنه ينبغي التخلي عن السوابق القضائية التي أرسنها المحكمة فيما مضى، والتي لا يمكن وفقا لها قبول أي شكوى دستورية ضد قرارات تحكيمية. ونتيجة لأمر هيئة التحكيم الذي ينكر الاختصاص، لا تملك أي محكمة أو أي هيئة تحكيمية أخرى في كرواتيا اختصاص النظر في القضية، وفي الوقت ذاته ليس أمام المدعى أي سبيل آخر من سبل الانتصاف ضد الأمر الصادر. وفي مثل هذه الحالة، كان ينبغي أن يُعرب الأمر الصادر عن هيئة التحكيم عن جميع الأسس المستند إليها في إنكار الاختصاص، لكي يتبين الطرفان من ما هي الجهة التي لديها الاختصاص بالنظر في القضية. وكان على هيئة التحكيم كذلك، لدى إصدارها قرارها، أن تأخذ في الحسبان نية الطرفين والأعراف التجارية. وبناء على ذلك، كان ينبغي الأخذ بحجة المدعى عليه، التي قدّمها في الإجراءات أمام المحكمة التجارية، بأن "هيئة التحكيم في زغرب" لديها اختصاص، باعتبار تلك الحجة تعبيراً عن إرادته.

القضية ٦٥٧: المادة ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم

كرواتيا: المحكمة التجارية العليا؛ Pž-7481/03

٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

الأصل بالكرواتية

نُشرت (الخلاصة) في الموقع الشبكي <http://www.vtsrh.hr> (مع تعليقات في Lovrić, Ugovor o arbitraži u praksi trgovačkih sudova—Arbitration agreement in the case law (of the commercial courts, Pravo u gospodarstvu, 2/2005, p. 41

أعدّ الخلاصة ألان أوزيلاك

[الكلمات الرئيسية: اتفاق تحكيم؛ شرط تحكيم؛ ولاية قضائية/اختصاص]

في إجراء أمام المحكمة التجارية، قرّرت المحكمة، من تلقاء ذاتها، أن الطرفين وافقا على شرط تحكيم، ومن ثم أعلنت عدم اختصاصها ورفضت الدعوى. وطعن المدعى في هذا القرار، ونقضته المحكمة التجارية العليا، التي ذكرت أنه بناء على الفقرة الفرعية ١ من المادة ٤٢ من قانون التحكيم (المتصلة بالمادة ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم)، لا يجوز للمحكمة التي عرضت عليها القضية، إذا اتفق الطرفان على إحالة منازعتهم إلى التحكيم، أن تعلن عدم اختصاصها، إلا إذا أبدى المدعى عليه اعتراضه وأشار إلى وجود اتفاق تحكيم (أو إلى وجود شرط تحكيم في عقد ما). ويتعين إبداء هذا الاعتراض في موعد أقصاه تاريخ الجلسة التحضيرية، أو، في حالة عدم عقد جلسة تحضيرية، في موعد أقصاه تاريخ الجلسة الرئيسية قبل انتهاء تقديم بيان الدفاع.

لذلك لم يكن يجوز للمحكمة التجارية أن تعلن عدم اختصاصها ولا أن تستنج بحكم وظيفتها استنتاجات أخرى من الفقرة ١ من المادة ٤٢ من قانون التحكيم (مثل إلغاء جميع التدابير المتخذة خلال الإجراءات ورفض إصدار قرار بشأن بيان المطالبة). وإذا لم يبد المدعى عليه اعتراضا على اختصاص هيئة التحكيم قبل نهاية تقديم بيان الدفاع الخاص به، فيجب أن يعامل تخلفه عن إبداء ذلك الاعتراض على أنه فعل نهائي قام المدعى عليه بواسطته بالتنازل عن حقه في أن تبت في حقوقه وواجباته هيئة تحكيمية.

القضية ٦٥٨: المادة ١٨ من القانون النموذجي للتحكيم

نيوزيلندا: المحكمة العليا (القائمة التجارية) أوكلند

Trustees of Rotoaria Forest Trust v. Attorney-General

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

نُشرت بالإنكليزية [١٩٩٩] 2 NZLR 452

أعدّ الخلاصة ستيفن سكاليت

[الكلمات الرئيسية: إجراءات تحكيم؛ محكمون، قرار تحكيم - إلغاؤه]

أبرم المدعي والمدعى عليه عقد إيجار أرض لاستخدامها في الأغراض الحراجية. وعندما لم يتفق الطرفان بشأن تقدير قيمة الأرض، أحيل النزاع إلى التحكيم. وسعى المدعى عليه إلى إلغاء قرار التحكيم لانتهاكه العدالة الطبيعية، وادّعى عدم توفير فرصة له لكي يُستمع إليه فيما يتعلق بالنهج الذي استخدمه المحكمون لقياس قيمة الأرض.

ولدى النظر في مسألة انتهاك العدالة الطبيعية، لاحظت المحكمة أن المادة ١٨ من قانون التحكيم (التي تستند إلى المادة ١٨ من القانون النموذجي للتحكيم) تنص على أن يعامل الطرفان على قدم المساواة وأن تهيأ لكل منهما فرصة لعرض قضيته. ورأت المحكمة أن ادعاء المدعي أنه حُرِم من العدالة هو بمثابة طعن في سير إجراءات التحكيم. وذكرت المحكمة أن على المدعي، إذ يدعي عنصر المفاجأة، أن يثبت ما يلي: (أ) أن أي خصم عاقل يوجد في موقف المدعي ما كان ليتوقع أن تستخدم هيئة التحكيم حججاً كالواردة في القرار، و(ب) أنه كان من الممكن، إذا كان المدعي قد أخطر قبل وقت مناسب، إقناع هيئة التحكيم بالتوصل إلى نتيجة مختلفة. ولاحظت المحكمة أنه بمجرد أن يستطيع الطرف إثبات وجود "مفاجأة كبيرة"، يكون من المعقول الافتراض أنه حدث بالفعل، في عدم وجود أدلة بالعكس، خلل إجرائي.

وفي القضية المعنية، راعت المحكمة طول إجراءات التحكيم والأدلة المقدمة. وخلصت إلى أن القرار الصادر عن هيئة التحكيم كان نتيجة من المعقول توقعها وأنه استند إلى ما يكفي من الأدلة الداعمة. ورأت المحكمة أن المدعي كان أمامه ما يكفي من الفرص لتقديم أدلة وادعاءات إضافية، ولكنه قرر عدم القيام بذلك. وبناء على ذلك، رفضت المحكمة طلب إلغاء قرار التحكيم.

القضية ٦٥٩: المواد ٤؛ و ٢٤ (١)؛ و ٣٥ (١)؛ و ٣٦ (١) (أ) '٤' من القانون النموذجي للتحكيم

ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة ناومبورغ

10 Sch 8/01

٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢

نشرت بالألمانية [٢٠٠٣] في 71 Neue Juristische Wochenschrift—Rechtsprechungsreport المؤسسة الألمانية للتحكيم (DIS): قاعدة بيانات إلكترونية بشأن قانون التحكيم على الموقع الشبكي <http://www.dis-arb.de>

خلاصة أعدّها ستيفن كرول، المراسل الوطني

[الكلمات الرئيسية: إجراءات تحكيم؛ هيئة تحكيم؛ قرار تحكيم - إنفاذه؛ محكمة؛ محاكمة مشروعة؛ جلسات مرافعة؛ تنازل]

يتناول القرار، الذي نتج عن دعوى رُفعت بهدف إعلان نفاذ قرار محلي صادر (المادة ٣٥ (١) من القانون النموذجي للتحكيم)، مسألة ما إذا كان الدفاع بادعاء وجود أوجه خلل إجرائي مشمولاً بالمادة ١٠٢٧ من قانون الإجراءات المدنية الألماني، المناظر للمادة ٤ من القانون النموذجي للتحكيم.

وتتعلق القضية بتسديد متأخرات رسوم يزعم المدّعي أنه يستحقها نتيجة للخدمات الاستشارية التي قدّمها إلى المؤسسة القانونية التابعة للمدّعي عليه. وخلال إجراءات التحكيم، طلب المدّعي جلسة مرافعة شفوية. ولكن المحكّم أبلغ الطرفين أنه سيتخذ قراراً بشأن القضية استناداً إلى الوثائق فقط وحدد مهلة زمنية مدتها ثلاثة أسابيع لكي يرد المدّعي عليه على هذا الطلب. وبعد انقضاء المهلة الزمنية دون أن يُقدّم المدّعي عليه أي بيان، أصدر المحكّم قراراً لصالح المدّعي.

وخلال إجراءات إعلان نفاذ القرار، أثار المدّعي عليه، كعنصر من عناصر الدفاع، وجود أوجه خلل إجرائي، مشيراً إلى الأسس الواردة في المادة ١٠٥٩ (٢) ١ (د) من قانون الإجراءات المدنية الألماني (المادة ٣٦ (١) (أ) '٤' من القانون النموذجي للتحكيم) ومدّعي أن هيئة التحكيم رفضت عقد جلسة مرافعة شفوية. وخلصت المحكمة إلى أنه، وفقاً للمادة ١٠٢٧ من قانون الإجراءات المدنية الألماني (المادة ٤ من القانون النموذجي للتحكيم)، لا يجوز للمدّعي عليه أن يستظهر بهذا الخلل الإجرائي، لأنه لم يعترض عليه فوراً عندما أعلن المحكّم نيّته عدم عقد جلسة مرافعة شفوية.

وخلصت المحكمة إلى أن رفض عقد جلسة مرافعة شفوية لا يشكّل انتهاكاً لحق الطرف في أن يُستمع إليه. ولا ينطبق مبدأ جلسات المرافعة الشفوية الوارد في المادة ١٢٨ من قانون الإجراءات المدنية الألماني على إجراءات التحكيم بنفس القدر الذي ينطبق به على إجراءات المحكمة. وبناءً على ذلك فإن حق الأطراف في أن يُستمع إليهم في إجراءات التحكيم يكون قد احترّم إذا أُتيحت للأطراف، على الأقل، إمكانية تقديم بيان دفاع. والطريقة المعيّنة التي يمارس بها حق الدفاع (أي في جلسة مرافعة شفوية بدلاً من تقديم بيانات خطية) لا يمكن أن يقرّها أحد الأطراف من جانب واحد (المادة ٢٤ (١) من القانون النموذجي للتحكيم).

القضية ٦٦٠: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم

ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة كولن

18 U 83/00

٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

نُشرت بالألمانية: [٢٠٠١] Reports of the OLG Köln (OLGR) 227

المؤسسة الألمانية للتحكيم (DIS): قاعدة بيانات إلكترونية بشأن قانون التحكيم على الموقع

الشبكي <http://www.dis-arb.de>

خلاصة أعدّها ستيفن كرول، المراسل الوطني، ومارك - أوليفر هايدكامب

[الكلمات الرئيسية: اتفاق تحكيم؛ شرط تحكيم؛ محكمة (محاكم)؛ ولاية قضائية/اختصاص]

المسألة التي أثّرت في القضية هي ما إذا كان وجود شرط تحكيم يمكن أن يشكل أحد عناصر الدفاع في إجراءات مستعجلة خاصة لا يمكن للأطراف أن يستظهروا فيها إلا بأدلة وثائقية.

وقد نشأ النزاع بسبب عقد قرض أبرم بين شركة توصية بسيطة وأحد شركائها، وتضمّن العقد شرط تحكيم. وبما أن الشريك تخلف عن تسديد فائدة القرض المتفق عليها، قررت شركة التوصية البسيطة إنهاء القرض ومطالبته بالسداد. وقدمت الشركة مطالبتها في إجراءات مستعجلة خاصة، لم تُقبل فيها إلا المستندات كأدلة. واعتراض المدعى عليه على اختصاص محكمة الولاية، مشيراً إلى اتفاق التحكيم وإلى العقد، اللذين قدما كدليل. ويحيل عقد التحكيم جميع النزاعات الناشئة عن اتفاق الشراكة إلى التحكيم. ولكن المحكمة الأقل درجة حكمت بأن النزاع لا يدخل في اختصاص هيئة التحكيم.

وعند الاستئناف، نقضت المحكمة الإقليمية الأعلى قرار المحكمة الأقل درجة. ورأت المحكمة أن الإشارة إلى النزاعات الناشئة عن اتفاق الشراكة لا تقتصر على النزاعات المتعلقة بالاتفاق في حد ذاته بل تشمل جميع النزاعات المتعلقة بالشركة.

ورأت المحكمة، مشيرة إلى الأحكام القضائية المتكررة في المحكمة العليا الألمانية، أن وجود شرط التحكيم يتعيّن التذرع به في الإجراءات المستعجلة الأولية. ورغم أن وجود اتفاق التحكيم لا يمكن أن يثار كأحد عناصر الدفاع في تلك الإجراءات الخاصة للحصول على السداد بموجب كميالية فإن هذا النهج لا يمكن أن يُوسّع ليشمل أشكالاً أخرى من الإجراءات المستعجلة، مثل الإجراء الذي تنظر فيه المحكمة. وسيكون مما يخالف نية الأطراف إجبارهم على الدفاع عن قضيتهم أولاً في إجراءات مستعجلة في المحاكم ثم بعد ذلك في الإجراءات

الأساسية أمام هيئة تحكيم. ومن ثم رفضت المحكمة الدعوى، وأحالت الطرفين إلى التحكيم وفقاً للمادة ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم.

القضية ٦٦١: المادتان ٦ و ٧ (١) (أ) من القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية

سنغافورة: المحكمة العليا— Suit No. 594 of 2003

SM Integrated Transware Pte Ltd. v. Schenker Singapore (Pte) Ltd.

٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥

نُشرت بالإنكليزية: [٢٠٠٥] SGHC 58

خلاصة أعدّها شارلز ليم، المراسل الوطني، بمساعدة جويس تشاو وكيسلر سوه وآندرو ابراهام في هذا القرار الذي يشكّل معلماً، أكدت المحكمة العليا في سنغافورة أن اتفاق استئجار أبرم عن طريق تبادل رسائل إلكترونية ينبغي أن يعتبر ملزماً بين الطرفين.

في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وشباط/فبراير ٢٠٠٣، تفاوضت شركة SMI (يُطلق عليها فيما يلي "المدّعي") مع شركة Schenker (يُطلق عليها فيما يلي "المدّعى عليه") من أجل استئجار مخزن من المدّعي. وخلال المفاوضات والمعاملات التي تلتها، اتصل كل من الطرفين بالآخر بواسطة الهاتف والبريد الإلكتروني. وكانت بينهما كذلك مقابلات شخصية. غير أنه لم تكن بينهما أي مراسلات في شكل خطابات.

وبحلول شباط/فبراير ٢٠٠٣، كان الطرفان قد اتفقا على البنود الأساسية للإيجار. ووردت بنود الاتفاق (بحسب ما خلصت إليه المحكمة) في مسودة اتفاق خدمة لوجيستيات، أرسله المدّعي بالبريد الإلكتروني إلى المدّعى عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ووافق عليه المدّعي عليه برسالة إلكترونية في شباط/فبراير من السنة نفسها. وكان يفترض أن يبدأ الإيجار في ١ آذار/مارس ٢٠٠٣ وأن يدوم سنتين. وبعد مرور بضعة أيام، سعى المدّعي عليه إلى إلغاء اتفاق الإيجار، عندما أُبلغ بأن أحد زبائنه لن يواصل مشروعاً أساسياً للوجيستيات. وطلب المدّعي الحصول على تعويض من المدّعى عليه، ولكن، بسبب تعذر التوصل إلى اتفاق بشأن التعويض رفع المدّعي دعوى ضد المدّعى عليه يطالبه فيها بتعويض عن خرق العقد.

واحتج المدّعي عليه بعدم وجود أي عقد واجب الإنفاذ قانوناً. ورأى أن المراسلات بالبريد الإلكتروني ومسودة اتفاق خدمة اللوجيستيات لا يمثلان للشروط المنصوص عليها في القانون المدني (الفصل ٤٣)، الذي يستوجب، لكي يكون استئجار الأرض نافذ المفعول، وجود مذكرة

خطية أو محرّر خطي لإثبات بنود الاتفاق، كما يستوجب التوقيع على المستند من طرف الشخص الذي يُفترض أن يكون العقد نافذاً عليه (المادة ٦ (د) من القانون المدني^(١)).

بيد أن القاضي رأى أن المادة ٤ من قانون المعاملات الإلكترونية (الفصل ٨٨)، التي تمنع انطباق القانون على معاملات معينة متعلقة بالتصرف في ممتلكات غير منقولة، لا ينبغي تفسيرها على أن المراسلات الإلكترونية لا يمكن أن تلي مقتضيات المادة ٦ من القانون المدني العام. ويتوقف كل شيء على التفسير الصحيح لهذا الحكم الأخير. ورأى القاضي أن الرسالة الإلكترونية التي أرسلها المدعى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، مع مرفقها، وهو مسودة اتفاق خدمة اللوجيستيات، والرد الإلكتروني الذي أرسله المدعى عليه ووافق فيه على بنود مشروع خدمة اللوجيستيات، تمثل جميعها مذكرة بحسب المعنى الوارد في المادة ٦ من القانون المدني العام، لأنها تتضمن البنود الأساسية لعقد الإيجار. وعلاوة على ذلك فقد استوفي أيضاً شرط الكتابة المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون المدني. فعبارة "كتابة" تشمل أيضاً، بحسب القانون التفسيري، إلى جانب الطباعة التقليدية والطباعة الحجرية والطباعة على الآلة الكاتبة والتصوير الضوئي، أي "وسائل أخرى لتمثيل الكلمات أو الأرقام أو إعادة إنتاجها في شكل تراه العين". وكانت الحجة التي تقدّم بها المدعى ووجدها القاضي مقنعة، هي أن الرسائل الإلكترونية وإن كانت ملفات تحتوي على معلومات ثنائية عندما تُرسل أو تُخزن، فإنها ترد في شكل تراه العين عندما تُعرض على شاشة الحاسوب. ومن ثم فإن ما تعرضه الشاشة يفي بشرط "الكتابة" (المادة ٦ (١) من القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية). وعلاوة على ذلك، يمكن أيضاً للمرسل أو المتلقي أن يطبع الخطاب وأي مرفق يتعلق به. ولذلك خلص القاضي إلى أن التراسل بالبريد الإلكتروني، الذي يشكّل مذكرة العقد، ينبغي أن يعتبر "كتابياً".

وأخيراً، لاحظ القاضي أن مفهوم "التوقيع" يفسّر، بمقتضى القانون العام، تفسيراً فضفاضاً إلى حد بعيد. فالقانون العام لا يشترط توقيعات بخط اليد لغرض تلبية شروط التوقيع الواردة في المادة ٦ (د) من القانون المدني. والتوقيع المطبوع بالآلة الكاتبة أو بالآلة الطباعة هو شكل كافٍ من أشكال التوقيع. ورأى القاضي أنه لا يوجد فارق حقيقي يميّز بين التوقيع المطبوع بالآلة الكاتبة والتوقيع الظاهر في رسالة إلكترونية والمرسل مع الرسالة الإلكترونية إلى متلقي الرسالة المنشود. وفي هذه القضية بالتحديد، رأى القاضي كذلك أن شرط التوقيع قد استوفي

(١) المادة ٦ (د) من القانون المدني هي إعادة اشتراع عصرية لتشريع الاحتيال رقم ١٦٧٧ (ج ٣) في المملكة المتحدة.

رغم أن اسم المرسل لم يُطبع على الرسالة الإلكترونية، وإنما ظهر في السطر الذي نصه "من: [اسم المرسل]...."، طالما كان المرسل يعلم بوضوح أن اسمه يرد في مقدمة كل رسالة بجانب عنوان بريده الإلكتروني بما لا يدع مجالاً لأي شك في أن المقصود هو تعيين هويته على أنه مُرسل الرسالة الإلكترونية (المادة ٧ (١) من القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية). وبناءً على ذلك، رأت المحكمة أن هناك عقد إيجار مُبرماً بين المدعي والمدعى عليه، وحكمت بدفع التعويض والتكاليف للمدعي.

فهرس هذا العدد

أولا- القضايا حسب الولاية القضائية

المكسيك

القضية ٦٥٣: المادة ١١ (٤) من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك: المحكمة الجماعية المدنية الثالثة عشرة التابعة للدائرة الأولى، *DC 827/2000-13, Bancomer, S.A. (successor and assignor of Almacenedora Bancomer, A.S. de C.V.) v. Samaung Telecommunications America, Inc.* (٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)

القضية ٦٥٤: المادتان ٨ (٢) و ١١ من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك: المحكمة المحلية المدنية الثامنة، الدائرة الفيدرالية *168/99-single, Samsung Telecommunications America, Inc. v. Bancomer, S.A. (successor and assignor of Almacenedora Bancomer, S.A. de C.V.)* (٧ آب/أغسطس ٢٠٠١)

القضية ٦٥٥: المادة ٣٤ من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك: المحكمة الجماعية المدنية السابعة التابعة للدائرة الأولى، *RC-1542/2001, Grupo Carce, S.A. de C.V. v. Pipetroniz, S.A. de C.V.* (٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)

كرواتيا

القضية ٦٥٦: المادة ١٦ (٣) من القانون النموذجي للتحكيم - كرواتيا: المحكمة الدستورية؛ *U-III-669-2003* (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)

القضية ٦٥٧: المادة ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم - كرواتيا: المحكمة التجارية العليا؛ *Pz-7481/03* (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

نيوزيلندا

القضية ٦٥٨: المادة ١٨ من القانون النموذجي للتحكيم - نيوزيلندا: المحكمة العليا (القائمة التجارية) أو كلند، *Trustees of Rotoaria Forest Trust v. Attorney-General* (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)

ألمانيا

القضية ٦٥٩: المواد ٤؛ و ٢٤ (١)؛ و ٣٥ (١)؛ و ٣٦ (١) (أ) '٤' من القانون النموذجي للتحكيم - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة ناومبورغ، *10 Sch 8/01* (٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

القضية ٦٦٠: المادتان ٧ (١)؛ و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة كولن، 18 U 83/00 (٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)

سنغافورة

القضية ٦٦١: المادتان ٦ و ٧ (١) (أ) من القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية - سنغافورة: المحكمة العليا - *Suit No. 594 of 2003, SM Integrated — Transware Pte Ltd. v. Schenker Singapore (Pte) Ltd.* (٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥)

ثانياً - القضايا حسب النص والمادة

قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم (القانون النموذجي للتحكيم)

المادة ٤ من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٦٥٩: - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة ناومبورغ، 10 Sch 8/01 (٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

المادة ٧ (١) من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٦٦٠: - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة كولن، 18 U 83/00 (٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)

المادة ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٦٥٧: - كرواتيا: المحكمة التجارية العليا Pz-7481/03 (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

القضية ٦٦٠: - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة كولن، 18 U 83/00 (٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)

المادة ٨ (٢) من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٦٥٤: - المكسيك: المحكمة المحلية المدنية الثامنة، الدائرة الفيدرالية، 168/99-single, *Samsung Telecommunications America, Inc. v. Bancomer, S.A.* (٧ آب/أغسطس ٢٠٠١)

المادة ١١ من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٦٥٤: - المكسيك: المحكمة المحلية المدنية الثامنة، الدائرة الفيدرالية،
168/99-single, *Samsung Telecommunications America, Inc. v. Bancomer, S.A.*
(٧ آب/أغسطس ٢٠٠١) (successor and assignor of Almacenadora Bancomer, S.A. de C.V.)

المادة ١١ (٤) من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٦٥٣: - المكسيك: المحكمة الجماعية المدنية الثالثة عشرة التابعة للدائرة
الأولى، DC 827/2000-13, *Bancomer, S.A. (successor and assignor of*
Almacenadora Bancomer, S.A. de C.V.) v. Samsung Telecommunications
America, Inc. (٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)

المادة ١٦ (٣) من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٦٥٦: - كرواتيا: المحكمة الدستورية؛ U-III-669-2003 (٢٧ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)

المادة ١٨ من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٦٥٨: - نيوزيلندا: المحكمة العليا (القائمة التجارية) أو كلند،
Trustees of Rotoaria Forest Trust v. Attorney-General (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)

المادة ٢٤ (١) من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٦٥٩: - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة ناومبورغ، 10 Sch 8/01
(٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

المادة ٣٤ من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٦٥٥: - المكسيك: المحكمة الجماعية المدنية السابعة التابعة للدائرة الأولى،
RC-1542/2001, *Grupo Carce, S.A. de C.V. v. Pipetroniz, S.A. de C.V.* (٦ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠١)

المادة ٣٥ (١) من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٦٥٩: - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة ناومبورغ، 10 Sch 8/01
(٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

المادة ٣٦ (١) (أ) '٤٤' من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٦٥٩: - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة ناومبورغ، 10 Sch 8/01
(٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية (القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية)

المادة ٦ من القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية

القضية ٦٦١: - سنغافورة: المحكمة العليا - Suit No. 594 of 2003, SM Integrated
(٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥) Transware Pte Ltd. v. Schenker Singapore (Pte) Ltd.

المادة ٧ (١) (أ) من القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية

القضية ٦٦١: - سنغافورة: المحكمة العليا - Suit No. 594 of 2003, SM Integrated
(٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥) Transware Pte Ltd. v. Schenker Singapore (Pte) Ltd.

ثالثاً - القضايا حسب الكلمات الرئيسية

قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم (القانون النموذجي للتحكيم)

اتفاق تحكيم

القضية ٦٥٧: المادة ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم - كرواتيا: المحكمة
التجارية العليا؛ Pz-7481/03 (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

القضية ٦٦٠: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم - ألمانيا:
المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة كولن، 18 U 83/00 (٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)

شروط التحكيم

القضية ٦٥٣: المادة ١١ (٤) من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك: المحكمة
الجماعية المدنية الثالثة عشرة التابعة للدائرة الأولى، DC 827/2000-13, Bancomer, S.A.
(successor and assignor of Almacenadora Bancomer, S.A. de C.V.) v. Samsung
Telecommunications America, Inc. (٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)

القضية ٦٥٤: المادتان ٨ (٢) و ١١ من القانون النموذجي للتحكيم -
المكسيك: المحكمة المحلية المدنية الثامنة، الدائرة الفيدرالية 168/99-single, Samsung

Telecommunications America, Inc. v. Bancomer, S.A. (successor and assignor of Almacenadora Bancomer, S.A. de C.V.) (٧ آب/أغسطس ٢٠٠١)

القضية ٦٥٦: المادة ١٦ (٣) من القانون النموذجي للتحكيم - كرواتيا: المحكمة الدستورية؛ U-III-669-2003 (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)

القضية ٦٥٧: المادة ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم - كرواتيا: المحكمة التجارية العليا؛ Pž-7481/03 (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

القضية ٦٦٠: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة كولن، 18 U 83/00 (٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)

إجراءات تحكيم

القضية ٦٥٥: المادة ٣٤ من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك: المحكمة الجماعية المدنية السابعة التابعة للدائرة الأولى، RC-1542/2001, Grupo Carce, S.A. de C.V. v. Pipetroniz, S.A. de C.V. (٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)

القضية ٦٥٤: المادتان ٨ (٢) و ١١ من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك: المحكمة المحلية المدنية الثامنة، الدائرة الفيدرالية 168/99-single, Samsung Telecommunications America, Inc. v. Bancomer, S.A. (successor and assignor of Almacenadora Bancomer, S.A. de C.V.) (٧ آب/أغسطس ٢٠٠١)

القضية ٦٥٨، المادة ١٨ من القانون النموذجي للتحكيم - نيوزيلندا: المحكمة العليا (القائمة التجارية) أو كلند، Trustees of Rotoaria Forest Trust v. Attorney-General (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)

القضية ٦٥٩، المواد ٤؛ و ٢٤ (١)؛ و ٣٥ (١)؛ و ٣٦ (١) (أ) '٤' من القانون النموذجي للتحكيم - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة ناومبورغ، 10 Sch 8/01 (٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

هيئة تحكيم

القضية ٦٥٥، المادة ٣٤ من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك: المحكمة الجماعية المدنية السابعة التابعة للدائرة الأولى، RC-1542/2001, Grupo Carce, S.A. de C.V. v. Pipetroniz, S.A. de C.V. (٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)

القضية ٦٥٦، المادة ١٦ (٣) من القانون النموذجي للتحكيم - كرواتيا: المحكمة الدستورية؛ U-III-669-2003 (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)

القضية ٦٥٩، المواد ٤؛ و ٢٤ (١)؛ و ٣٥ (١)؛ و ٣٦ (١) (أ) '٤' من القانون النموذجي للتحكيم - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة ناومبورغ، 10 Sch 8/01 (٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

محكم

القضية ٦٥٥: المادة ٣٤ من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك: المحكمة الجماعية المدنية السابعة التابعة للدائرة الأولى، *RC-1542/2001, Grupo Carce, S.A. de C.V. v. Pipetroniz, S.A. de C.V.* (٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)

القضية ٦٥٤: المادتان ٨ (٢) و ١١ من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك: المحكمة المحلية المدنية الثامنة، الدائرة الفيدرالية *168/99-single, Samsung Telecommunications America, Inc. v. Bancomer, S.A. (successor and assignor of Almacenadora Bancomer, S.A. de C.V.)* (٧ آب/أغسطس ٢٠٠١)

القضية ٦٥٨: المادة ١٨ من القانون النموذجي للتحكيم - نيوزيلندا: المحكمة العليا (القائمة التجارية) أو كلند، *Trustees of Rotoaria Forest Trust v. Attorney-General* (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)

محكم - تعيينه

القضية ٦٥٣: المادة ١١ (٤) من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك: المحكمة الجماعية المدنية الثالثة عشرة التابعة للدائرة الأولى، *DC 827/2000-13, Bancomer, S.A. (successor and assignor of Almacenadora Bancomer, S.A. de C.V.) v. Samsung Telecommunications America, Inc.* (٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)

قرار تحكيم

القضية ٦٥٣: المادة ١١ (٤) من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك: المحكمة الجماعية المدنية الثالثة عشرة التابعة للدائرة الأولى، *DC 827/2000-13, Bancomer, S.A. (successor and assignor of Almacenadora Bancomer, S.A. de C.V.) v. Samsung Telecommunications America, Inc.* (٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)

القضية ٦٥٦: المادة ١٦ (٣) من القانون النموذجي للتحكيم - كرواتيا: المحكمة الدستورية؛ *U-III-669-2003* (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)

قرار تحكيم - إنفاذه

القضية ٦٥٩: المواد ٤؛ و ٢٤ (١)؛ و ٣٥ (١)؛ و ٣٦ (١) (أ) '٤' من القانون النموذجي للتحكيم - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة ناومبورغ، 10 Sch 8/01 (٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

قرار تحكيم - إلغاؤه

القضية ٦٥٥: المادة ٣٤ من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك: المحكمة الجماعية المدنية السابعة التابعة للدائرة الأولى، RC-1542/2001, Grupo Carce, S.A. de C.V. v. Pipetroniz, S.A. de C.V. (٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)

القضية ٦٥٨: المادة ١٨ من القانون النموذجي للتحكيم - نيوزيلندا: المحكمة العليا (القائمة التجارية) أوكلند، Trustees of Rotoaria Forest Trust v. Attorney-General (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)

محكمة

القضية ٦٥٩: المواد ٤؛ و ٢٤ (١)؛ و ٣٥ (١)؛ و ٣٦ (١) (أ) '٤' من القانون النموذجي للتحكيم - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة ناومبورغ، 10 Sch 8/01 (٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

القضية ٦٦٠: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة كولن، 18 U 83/00 (٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)

محكمة مشروعة

القضية ٦٥٩: المواد ٤؛ و ٢٤ (١)؛ و ٣٥ (١)؛ و ٣٦ (١) (أ) '٤' من القانون النموذجي للتحكيم - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة ناومبورغ، 10 Sch 8/01 (٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

جلسات

القضية ٦٥٩: المواد ٤؛ و ٢٤ (١)؛ و ٣٥ (١)؛ و ٣٦ (١) (أ) '٤' من القانون النموذجي للتحكيم - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة ناومبورغ، 10 Sch 8/01 (٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

الحيدة

القضية ٦٥٥: المادة ٣٤ من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك: المحكمة
الجماعية المدنية السابعة التابعة للدائرة الأولى، *RC-1542/2001, Grupo Carce, S.A. de C.V. v. Pipetroniz, S.A. de C.V.* (٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)

ولاية قضائية/اختصاص

القضية ٦٥٤: المادتان ٨ (٢) و ١١ من القانون النموذجي للتحكيم -
المكسيك: المحكمة المحلية المدنية الثامنة، الدائرة الفيدرالية *168/99-single, Samsung Telecommunications America, Inc. v. Bancomer, S.A. (successor and assignor of Almacenadora Bancomer, S.A. de C.V.)* (٧ آب/أغسطس ٢٠٠١)

القضية ٦٥٦: المادة ١٦ (٣) من القانون النموذجي للتحكيم - كرواتيا:
المحكمة الدستورية؛ *U-III-669-2003* (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)

القضية ٦٥٧: المادة ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم - كرواتيا: المحكمة
التجارية العليا؛ *Pž-7481/03* (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

القضية ٦٦٠: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم - ألمانيا:
المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة كولن، *18 U 83/00* (٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)

سياسة عمومية

القضية ٦٥٣: المادة ١١ (٤) من القانون النموذجي للتحكيم - المكسيك: المحكمة
الجماعية المدنية الثالثة عشرة التابعة للدائرة الأولى، *DC 827/2000-13, Bancomer, S.A. (successor and assignor of Almacenadora Bancomer, S.A. de C.V.) v. Samsung Telecommunications America, Inc.* (٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)

تنازل

القضية ٦٥٩: المواد ٤؛ و ٢٤ (١)؛ و ٣٥ (١)؛ و ٣٦ (١) (أ) '٤' من القانون
النموذجي للتحكيم - ألمانيا: المحكمة الإقليمية العليا لمنطقة ناومبورغ، *10 Sch 8/01* (٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)